

■ الشيخ خليفة آل ثاني يتأسس اجتمع مجلس إدارة غرفة قطر



عن إنجازات عديدة حققتها الدولة على مختلف المستويات والمجالات. وأعرب الشيخ خليفة بن جاسم عن أمله في أن يشهد العام 2019 مزيداً من النجاحات والمشاركة الفاعلة من كافة أفراد القطاع الخاص القطري. المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

عقد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس الإدارة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، وبحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد من رجال الأعمال ومنتسبي الغرفة، حيث تم التصديق على الموازنة التقديرية للسنة المالية 2019. وخلال استعراضه لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط وأعمال الغرفة عن السنة المنتهية 2018/12/31، أكد الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، أنّ "العام 2018 كان عاماً استثنائياً لقطر ولغرفة قطر بكل المقاييس، وذلك لما تحقّق من إنجازات ونجاحات على كافة المستويات. فقد كان عاماً مضيئاً ومشرفاً بالإنجازات والنجاحات والتفوق لقطر في مختلف القطاعات داخلياً وخارجياً".

ولفت إلى أنّه "بفضل من الله سبحانه وتعالى، وفضة القيادة الرشيدة والجهود المبذولة من كافة الجهات، تمكنت دولة قطر من مواصلة نموها الاقتصادي، وترتبت على عرش إنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، كما غدت واحدة من أكبر القوى المصدرة للاستثمارات، فضلاً

■ 33.8 مليار دينار ودائع البنوك الأردنية

في نهاية العام 2018 اذ تبلغ الاحتياطات بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة حالياً 13.3 مليار دولار تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات 7.2 أشهر. ويتمتع الأردن بجهاز مصرفي سليم ومتين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر، حيث تتمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة، ويظهر ذلك جلياً وفقاً لما تظهره العديد من مؤشرات المتانة المالية. المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرف)

بلغ رصيد الودائع لدى البنوك الأردنية في نهاية الربع الأول من العام 2019 حوالي 33.8 مليار دينار، ما يزيد عن 75 في المئة منها بالدينار وما تبقى عملات أخرى. وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بلغ 210 مليون دينار (0.8%) خلال الربع الأول من هذا العام، حيث ارتفعت الودائع بالدينار بمقدار 285.5 مليون دينار (1.4%)، وانخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 75.5 مليون دينار (1.2%). وحافظت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي على نفس مستواها

■ الحكومة اللبنانية ترفع ضريبة الفائدة إلى 10 في المئة



وتضعف قدرة البنوك على القيام بدورها التمويلي في الاقتصاد وتعرقل النمو. تجدر الإشارة إلى أنّ دخل الفائدة كان معفياً من الضرائب، إلى أن استحدثت الحكومة ضريبة بنسبة 7% العام الماضي. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

واقفت الحكومة اللبنانية على رفع الضريبة على مدفوعات الفائدة من 7% إلى 10% لمدة 3 سنوات في إطار مشروع ميزانية 2019. ووصف وزير المال اللبناني علي حسن خليل زيادة الضريبة بأنها "أساسية" لخفض العجز في ميزانية لبنان المثقل بالديون. وأشار وزير الإعلام جمال الجراح، بعد انتهاء اجتماع مجلس الوزراء، إلى أنّ "الجلسة كانت طويلة بعض الشيء، لكنها كانت منتجة جداً في موضوع المواد العالقة التي أقر معظمها وتحديد ارتفاع الضريبة على الفوائد، على المصارف وعلى الأفراد، من 7% إلى 10% لمدة ثلاث سنوات".

وأضاف: "بعد هذه المدة تعود الضريبة إلى 7% ويكون وضعنا المالي والاقتصادي قد تحسن، وإذا كان هناك المزيد من التحسن يمكن أن نخفضها عن 7% وربما إلى 5 في المئة". وكان رئيس جمعية مصارف لبنان قد حذر مؤخراً من أن أي زيادة في الضريبة على مدفوعات الفائدة ستؤثر على التدفقات الرأسمالية إلى لبنان